منفردات الشيخ محمد اسحاق الفياض في أحكام العبادات دراسة فقهية أصولية

مقدمة:

إنَّ أهمَّ ما يُميِّزُ العبادات عن غيرها أنها عبارة عن أفعال أو تروك يقصد العبد بها التقرب الى الله عزَّ وجلَّ، لذا كان السمة البارزة في العبادات واشتراطها بقصد القرية، فلو لم يقصد التقربُ بالعمل العبادي لما وقع صحيحاً، خلافاً الى سائر الأعمال غير العبادية، من المعاملات والاحكام ونحوها، فلا يشترط في صحتها قصدُ القرب، وإن كان قصد القرية فيها ممَّا يستلزمُ كمال الفعل لا صحته، وعليه فقصدُ القرية شرطٌ في صحة العبادة.

والمعروف أنَّ الأعلام، وتحديدًا منذ زمان المحقق الحلي (ت/٦٧٦هـ)، قد قسّموا مباحث الفقه تقسيماً رابعياً^(١)، بادئين أولاً بفقه العبادات وانتهاءً بالأحكام، فنجد اهتمام العلماء في فقه العبادات وجعله في صدارة وألوية بحثهم الفقهي، كونه الفعل الذي يُنشئُ علاقة بين العبد وربّه في الأمور المتعلقة بالله تعالى المعبر عنها ب (حق الله).

ولعلَّ من أبرز ما تناولوه في فقه العبادات فقه الصلاة، قال أبو الحسن الرضا (ع): ((الصلاةُ قربانٌ كلُّ تقي))^(٢)، ولا شكَّ أنَّ أول ما يسأل العبد عنه صلاته فإن قبلت قبل ما سواها وإن رُدَّت رُدَّ ما سواها.

وعلى أساس أنَّ قبول الصلاة قبول لسائر الأعمال، دأب الأعلام على ذكر أهم شرط في قبولها وصحتها، ألا وهو شرط الطهارة، عن أبي جعفر (ع) قال: ((لا صلاة إلا بطهور))^(٣).

لذا تناول الفقهاء أحكام الطهارة بشقيها الحديثية والخبثية فيما يعرف عندهم بفقه الطهارة مسبقاً على بحث الصلاة، فإنَّ الطهارة مفتاحٌ وشرطٌ

أ.د. عبد الأمير كاظم زاهد
كلية الفقه/ جامعة الكوفة
الباحث علي رجب علي

الصلاة، ومن المعلوم تقدم الشرط على المشروط، لذا قدموا بحث الطهارة على بحث الصلاة في فقه العبادات.

ولأن الصوم هو جنة من النار، وأنه لله تعالى وهو يجزي عليه كما ورد في الحديث القدسي، عن ابي عبد الله (ع) قال: إن الله تبارك وتعالى يقول: ((الصوم لي وأنا أجزي عليه))^(٤). ولأنه أحد الاركان الذي بني عليه الاسلام لقول الإمام الباقر (ع): ((بني الاسلام على خمس: الصلاة، والزكاة، والحج، والصوم، والولاية...))^(٥). فلأجل ذلك كله اهتم فقهاؤنا بفقه الصوم من شروطه واركانه ومناقياته ونحو ذلك.

ولأن الله تعالى قد قرن الزكاة بالصلاة في أكثر من مورد كما جاء في قوله تعالى: ((وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً))^(٦)، فكان حرياً بالأعلام أن يتناولوا هذه العبادة بصورة مسهبة ومعمقة؛ كونها تشكل مصدراً مالياً واقتصادياً مهماً للمسلمين.

وأما الحديث عن الركن الثالث في الاسلام وهو الحج فهو حديث طويل نذكر شاهداً عليه بسؤال زرارة للإمام الصادق (ع) عندما سأل الامام (ع) أنه يستفتيه في فقه الحج منذ أربعين سنة، فسأل الإمام مستفهماً، ألم تنته هذه المسائل؟ فقال الإمام: يازرارة بيت حج اليه الناس منذ الف سنة أتريد أن تقنى مسائله في أربعين سنة.

فكانت هذه الفريضة من الاهمية البالغة كونها تجمع الجانب المادي؛ لاشتراطها بالاستطاعة المالية، والجانب البدني كونها تشتمل على جملة من الافعال والاعمال والتروك، لذا فقد أهتم الأعلام بهذه الفريضة إهتماماً كبيراً وخصوصاً المعاصرين منهم؛ لاستحداث مسائل عديدة في هذه الفريضة.

ولأن الإمامية قد انفردوا عن أقرانهم من بقية المذاهب الاسلامية في وجوب الخمس ومورد صرفه ونحو ذلك، فقد أفردوا لهذه العبادة باباً مستقلاً عن الزكاة وأولوه عناية ورعاية خاصة؛ كونه يشكل في الفقه الإمامي العصب الاقتصادي الرئيسي، الذي تقضى به حوائج الناس وسد احتياجاتهم.

النتيجة: ان علاقة الانسان بالعبادات علاقة معنوية روحية وهي لا تتأثر بتأثر الحياة العامة ولا تتطور بتطورها عسراً بعد عصر وقرناً بعد قرن لوضوح أن العبادات التي لها دور كبير في الاسلام علاقة بين العبد وربيه وهي علاقة روحية معنوية لا تتغير بتغير الزمان أو المكان ولا تتأثر بتأثر الحياة وتطورها بينما علاقة الانسان بالطبيعة علاقة مادية تتأثر بتأثر الحياة العامة وتتطور بتطورها وقتاً بعد وقت، ولهذا تكون الحياة العامة في هذا العصر أكثر تطوراً من الحياة العامة في العصور المتقدمة، ومن هنا

الثاني: الشهرة الفتوائية: وهي شيوع الفتوى عند الفقهاء بحكم شرعي، والتي لا تصل الى حد الإجماع^(٨).

وموضوع بحثنا من أن الفقيه الفلاني وافق المشهور أو خالف المشهور هو الشهرة في الفتوى لا الشهرة في الرواية.

وقد استدلت على حجية الشهرة الفتوائية بأدلة:

أولاً: آية النبأ، قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^(٩).

ثانياً: مقبولة عمر بن حنظلة، عن الامام الصادق (ع)، قال: ((ينظر ما كان من روايتهما في ذلك الذي حكما المجمع عليه اصحابك فيؤخذ به من حكما ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند اصحابك، فإن المجمع عليه لا ريب فيه...))^(١٠) ثالثاً: مرفوعة زرارة، قال: سألت الباقر (ع)، فقلت: جعلت فداك يأتي عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان فأيهما آخذ؟ فقال (ع): (يازرارة، خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذ النادر، فقلت: ياسيدي إنهما معاً مشهوران مرويان مأثوران عنكم، فقال(ع): خذ بقول اعدلها عندك وأوثقهما في نفسك...))^(١١).

وقد ذهب الشيخ الفياض الى أنه لا دليل على حجية الشهرة الفتوائية بقوله: (أما آية النبأ فإن

تكون للعبادات في الاسلام دور تربيوي روحي تقوي علاقة الانسان بخالقه وتوجب ترسيخ هذه العلاقة في النفوس^(٧).

وقد انتظم هذا الفصل في مباحث خمسة، تناولت في الاول احكام التقليد وأدلته، والمبحث الثاني تناولت فيه احكام الطهارة بكلا شقيها الخبيثة والحديثة، واما المبحث الثالث تناولت فيه مسائل في احكام الصلاة، واما الرابع فاخترت منه مسألة في احكام الصوم، واما المبحث الخامس والاخير فتناولت فيه مسائل في احكام الحج. وقد تعرضت في مسائل هذا الفصل لأهم الآراء الفقهية للشيخ محمد اسحاق الفياض، التي انفرد بها وخالف المشهور وكذلك المستحدثة منها.

مخالفة المشهور عند الشيخ الفياض في بعض المسائل: إن مصطلح الشهرة عند الفقهاء هي شيوع الفتوى بين الفقهاء بحكم شرعي، ويطلق على ما لا يبلغ درجة الإجماع من الأقوال في المسألة الفقهية، والقول يقال له (مشهوراً)، كما أن المفتين الكثيرين أنفسهم يقال لهم (المشهور)، فيقولون: ذهب المشهور الى كذا، وقال المشهور بكذا، والشهرة على قسمين:

الأول: الشهرة الروائية: وهي شيوع نقل الخبر، والتي لا تصل الى حد التواتر، فتكون أحد عوامل الترجيح بين الاخبار لدى التعارض.

الثاني: الشهرة الفتوائية: وهي شيوع الفتوى عند

الأول: ما تبناه المشهور بل كاد أن يكون متسالماً بينهم من عدم جواز تقليد الميت ابتداءً. واشترط الفقهاء في مرجع التقليد شروط هي: البلوغ، والعقل، والإيمان، والذكورة، والاجتهاد، والعدالة، وطهارة المولد، وكذلك شرط الحياة، فلا يجوز تقليد الميت ابتداءً^(١٤).

والى ذلك أشار السيد اليزدي بقوله: (الأقوى جواز البقاء على تقليد الميت، ولا يجوز تقليد الميت ابتداءً)^(١٥).

فالأصوليون من الشيعة اعتبروا شرط الحياة ومنعوا من تقليد الميت ابتداءً، وأما الاخباريون منهم فانهم يجيزون ذلك حتى صار المنع عند أولئك والاجازة عند هؤلاء شعاراً لكل من الطرفين^(١٦).

دليل المشهور: استدل المشهور على عدم جواز تقليد الميت ابتداءً واشترط الحياة بالأدلة الآتية:

١- الآيات: آية النفر، قال تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾^(١٧).

وآية السؤال، قال تعالى: ﴿ فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ ﴾^(١٨).

٢- الروايات: ما ورد عن الامام العسكري (ع): ((فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً

دلالتها على أصل حجية خبر العادل فيها مناقشة فما ظنك بالشهرة الفتوائية هذا أولاً، وثانياً على تقدير تسليم ان الآية تدل على حجية اخبار العدول أو الثقة، إلا أنها إنما تدل على حجية هذه الاخبار إذا كانت عن حس، وأما إذا كانت عن حدس واجتهاد فلا تدل على حجيتها)^(١٩). وأما الروايتان فضعيفتان سنداً، وعلى تقدير صحتها سنداً، فلا تشملان الشهرة الفتوائية، لان الروايتين في مقام بيان مرجحات باب المعارضة، وقد جعل الشهرة فيهما من إحدى مرجحات هذا الباب، ومن الواضح أنهما ظاهرتان في أن المرجح هو الشهرة التي تكون صفة للرواية لا مطلق الشهرة^(٢٠).

ومن أهم المسائل التي خالف بها المشهور هي: المسألة الاولى: تقليد الميت ابتداءً:

تعددت آراء الفقهاء في تقليد المجتهد الميت ابتداءً، وواضح ان تعدد الآراء وتنوعها لا يعني أنها كلها صائبة، لان رأي الفقيه في مسألة قد يختلف عن الفقيه الآخر، وهذا الاختلاف ناتج عن اختلاف مباني الفقهاء واجتهادهم. ومسألة تقليد الميت هي من المسائل المستحدثة في أبحاث الفقهاء الامامية المتأخرين، ولم يتعرض الفقهاء القدماء لمسألة تقليد الميت، بل وردت في كتبهم مسائل التقليد وشروط المفتي. وقد اختلف الاعلام في مسألة تقليد الميت ابتداءً على رأيين:

لما يظهر من اتفاق علمائنا على المنع من الرجوع الى فتوى الميت مع وجود المجتهد الحي، بل قد حكى الاجماع فيه صريحاً بعض الاصحاب^(٢٣).

وقال الشيخ الانصاري: (ومن جملة الشرائط في المقلد، حياة المجتهد، فلا يجوز تقليد الميت على المعروف بين أصحابنا، بل في كلام جماعة دعوى الإتفاق أو الإجماع عليه)^(٢٤).

وقال السيد محسن الحكيم: (اما إذا كان الميت أعلم فمقتضى بناء العقلاء لزوم تقليده تعييناً، وليس ما يوجب الخروج عنه إلا حكاية الإجماع على المنع عنه، فقد حكاه غير واحد عليه، ولعل هذا المقدار كافٍ في رفع اليد عن بناء العقلاء على وجوب الرجوع الى الافضل، فان الحاكين للإجماع وإن كانوا جماعة خاصة، لكن تلقي الاصحاب لنقلهم له بالقبول من دون تشكيك أو توقف من أحد، وتسالمهم على العمل به يوجب صحة الاعتماد عليه، ولا سيما مع كون نقلة الإجماع المذكور من أعظم علمائنا وأكابر فقهاؤنا)^(٢٥).

تعقيب: على ضوء مبنى الشيخ الفياض هذا الإجماع الذي ذكره السيد الحكيم ليس بحجة؛ لانه ليس إجماعاً تعبيرياً ولم يذكره أحد الفقهاء المتقدمين كالسيد المرتضى والشيخ الطوسي، غاية الامر ان هذا الاجماع ذكره بعض الفقهاء

لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لامر مولاه فللعوام ان يقلدوه^(١٩)). وما ورد عن الامام الحجة (عجل الله تعالى فرجه): ((واما الحوادث الواقعة فأرجعوا فيها الى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله))^(٢٠). وكذلك قول الامام الصادق (ع): ((ينظران الى من كان منكم ممن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً ...))^(٢١).

اما بخصوص الآيات والروايات، فقد ذهب السيد الخوئي الى ان وجوب الحذر في آية النفر مترتب على الإنذار، ولا إنذار من الميت، والمسؤول في آية السؤال هم أهل الذكر، ولا يصدق هذا العنوان على الميت كما لا يعقل سؤاله، ومنه يظهر الجواب عن الروايات وذلك لان عنوان الفقيه، وراوي الحديث والناظر في الحلال والحرام الواردة في الروايات الأمرة بالرجوع الى هؤلاء لا يصدق على الميت، وعلى الجملة، المستفاد من الآيات والروايات هو جواز الرجوع الى نفس الفقيه لا الى فتواه حتى يتوهم حجيتها فيما بعد الموت أيضاً^(٢٢).

٣- الإجماع:

٤- فقد استدل كثير من الفقهاء ممن اشترط الحياة في المفتي بالإجماع على ذلك، باعتباره دليلاً على عدم جواز تقليد الميت ابتداءً. وذكر صاحب المعالم: (العمل بفتاوى الموتى مخالف

المتأخرين كصاحب المعالم والشيخ الانصاري، وكما بينا سابقاً ان مسألة تقليد الميت ابتداءً هي من المسائل المستحدثة التي بحثها الفقهاء المتأخرين، ولم تكن معنونة في كتب المتقدمين.

٥- العقل:

استدل الشيخ الانصاري بدليل العقل على اشتراط الحياة بقوله: (واما العقل، فلا يدل على جواز التقليد إلا بعد ثبوت انسداد باب العلم والظن الخاص للمقلد، والمفروض قيام الادلة الثلاثة على اعتبار قول المجتهد الحي، فلا يجوز التعدي عنه الى ما لم يقر عليه دليل إلا بعد عدم كفاية الظن الخاص، والمفروض تمكن المقلد من الحي)^(٢٦). وقد أشكل الشيخ الفياض على هذه الادلة بقوله: (إن مسألة تقليد الميت ابتداءً هي من المسائل المستحدثة بين المتأخرين، ولم تكن معنونة في كلمات القدماء. والإجماع إنما يكون حجة إذا أحرز أنه كان ثابتاً في زمن المعصوم (ع)، ووصل اليها يداً بيد وطبقة بعد طبقة، ولا طريق لنا الى إحرار ذلك).

فالاجماع ليس بحجة ولا يمكن الاعتماد عليه على مبنى الشيخ الفياض، كما بيناه سابقاً. أما الآيات والروايات فانهما لا تدلان على أكثر مما هو مقتضى الفطرة والجملة وهو رجوع الجاهل الى العالم في تعيين موقفه، وقد جرت على ذلك

السيرة القطعية من العقلاء، وحيث أن المجتهدين هم أهل الخبرة والعلم بالاحكام الشرعية فيجب الرجوع اليهم والأخذ بأفكارهم وآرائهم في تعيين المواقف العملية تجاه الدين، وأما حيثية حياتهم فلا يحتمل دخلها في ذلك^(٢٧).

الثاني: جواز تقليد الميت ابتداءً، وعدم إعتبار شرط الحياة في مرجع التقليد.

وهذا ما ذهب اليه الشيخ الفياض، حيث اشترط على جواز تقليده إحرار أنه يفوق الاحياء والاموات جميعاً في العلم، بأن يكون أعلم من جميع الفقهاء بأحكام الشريعة^(٢٨). ونسب هذا القول الى المحقق القمي من الامامية الاصوليين^(٢٩).

دليل الشيخ الفياض:

ذكر الشيخ الفياض (أن عمدة الدليل على وجوب تقليد الأعلم في موارد الخلاف سيرة العقلاء الجارية على العمل بقوله في تلك الموارد دون غيره، وبما أن سيرة العقلاء على العمل بشيء لا يمكن أن يكون جزافاً وبلا مبرر فلا محالة تكون مبنية على علة وتلك العلة هي: أقربيه قوله الى الواقع وكونه أضبط بإعتبار أنه أكثر دقة وعمقاً في عملية الإستنباط نظرياً وتطبيقياً، ومن الواضح أنه لا فرق بين حال حياته وموته إذ لا يحتمل أن تكون حياته دخلية في ملاك حجية

وجوبياً، وعليه فقد ذهب أغلب الفقهاء الى أن المكلف مخير بين العمل بالاحتياط الوجوبي، أو الرجوع الى مجتهد آخر، مع مراعاة العلم فالاعلم (٣٢).

أما الشيخ الفياض فقد ذهب الى أن الاحتياطات الوجوبية يجب على المكلف أن يعمل بها تبعاً لمقلده، ولا يجوز العدول فيها الى مجتهد آخر أو مراعاة العلم فالاعلم (٣٣)، إلا في بعض الموارد منها:

الاول: مسألة زواج الفتاة البكر بشرط عدم الدخول بدون إذن ولي الأمر.

الثاني: مسألة ستر الوجه والكفين أو وضع البرقع (البوشية) (٣٤).

المورد الاول الذي يجيز فيه الشيخ الفياض الرجوع الى مجتهد آخر هي مسألة زواج البكر الرشيدة بدون إذن الولي وبشرط عدم الدخول، حيث ذكر الشيخ الفياض: لا يجوز الزواج المؤقت من البكر من دون إذن ولي أمرها وبدون الإدخال مبني على الاحتياط الوجوبي وأما مع الدخول فلا يجوز بدون إذن وليها (٣٥).

أولاً: من هم اولياء العقد: وهم الأب والجد من قبل الأب، وهو أب الأب فصاعداً، والوصي لأحدهما مع فقد الآخر، والحاكم الشرعي، والسيد بالنسبة الى المملوكه، ولا ولاية لغير هؤلاء من الأم والجد من قبل الأم والأخ وهكذا (٣٦). وقد

قوله ، فإذا قلّد شخص العلم ثم مات وجب عليه البقاء على تقليده بعين الملاك الذي وجب عليه تقليده ابتداءً وفي زمن حياته، بل مقتضى السيرة وجوب تقليد الميت العلم ابتداءً حيث لا يحتمل دخل حياته فيما هو ملك حجية قوله (هذا) (٣٠) . مناقشة وترجيح:

بعد أن تبين أنّ أغلب الفقهاء يذهب الى وجوب تقليد العلم؛ وذلك لإقربية قوله الى الحكم الواقعي وأنه أكثر دقة من غيره في إستنباط الحكم الشرعي، فمسألة تقليد الميت ابتداءً أو البقاء على تقليده تكون تبعاً لآرائه وأفكاره ونظرياته، وشرط الحياة ليس له دخل في ذلك، كما صرح بذلك الشيخ الفياض، لذلك يبدو أنّ رأي الشيخ الفياض بجواز تقليد الميت ابتداءً فضلاً عن البقاء على تقليده بعد موته بعد إحرار أعلميته هو الرأي الراجح، على أن يعود المكلف في المسائل المستحدثة الى أعلم الاحياء من المجتهدين.

المسألة الثانية: الاحتياطات الوجوبية:

الاحتياط أن يأتي المكلف بكل شيء يحتمل فيه الأمر والوجوب ولا يحتمل تحريمه على الإطلاق، وان يترك كل شيء يحتمل فيه النهي والتحريم ولا يحتمل فيه الوجوب بحال (٣١).

وذكر الفقهاء ان الاحتياط في المسائل الشرعية إما أن يكون استحابياً فالمكلف مخير بين تركه أو العمل به وهذا لا خلاف فيه، أو أن يكون

تثيب))^(٤١). ومنها: رواية اخرى للحلبي عن أبي عبد الله (ع) في الجارية يزوجها أبوها بغير رضا منها، قال: ((ليس لها مع أبيها أمر إذا أنكحها جاز نكاحه وإن كانت كارهة))^(٤٢).

وقد علق صاحب الوسائل على هذا الحديث بقوله: (ليس فيه تصريح ببلوغها ورشدها فيحمل على فقدهما أو فقد أحدهما أو التقية)^(٤٣).

وهناك نصوص صحيحة اخرى دالة على استقلال الولي بالامر. وهذه النصوص أعلاه لو لم يكن لها معارض لتعين العمل بها والالتزام بمضمونها، إلا ان في المقام معتبرتين تدلان على لزوم استشارة البكر وعدم استقلال الاب في أمرها^(٤٤).

منها: معتبرة منصور بن حازم عن أبي عبد الله (ع) قال: (تستأمر البكر وغيرها ولا تتكح إلا بأمرها))^(٤٥). ومنها: معتبرة صفوان، قال: ((استشار عبد الرحمن موسى بن جعفر (ع) في تزويج ابنته لابن أخيه فقال: افعل ويكون ذلك برضاها، فإن لها في نفسها نصيباً))^(٤٦).

وعليه فلا بد من الرجوع الى ما تقتضيه قواعد المعارضة، إذ ان المعبرتين توافقان الكتاب- باعتبار ان مقتضى الاطلاق عدم اعتبار اذن غير المرأة في العقد عليها ونفوذ عقدها مستقلة -

ذكر المحقق الحلبي (ت/٦٧٦هـ)، في تعيين الاولياء بقوله (لا ولاية في عقد النكاح: لغير الاب، والجد للاب وان علا، والمولى، والوصي، والحاكم)^(٣٧).

واختلف الفقهاء في ثبوت الولاية على البكر الرشيدة على اقوال:

١- استقلال الولي:

٢- أي ان للولي كالأب والجد الولاية على البكر الرشيدة، وليس لها الولاية على نفسها، وتدل عليه نصوص كثيرة منها:

قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ۚ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ وَسِعَ عَلِيمٌ ﴿٣٨﴾. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ۖ إِلَّا أَنْ يَعْفُوبَ أَوْ يُعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ۗ﴾^(٣٩). ومنها: رواية الفضل بن عبد

الملك عن أبي عبد الله (ع) قال: ((لا تستأمر الجارية التي بين أبويها إذا أراد أبوها أن يزوجه، هو انظر لها، وأما الثيب فانها تستأذن وإن كانت بين أبويها إذا أرادا أن يزوجها))^(٤٠). ومنها: رواية الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: ((سألته عن البكر إذا بلغت مبلغ النساء، ألهما مع أبيها أمر؟ فقال: ليس لها مع أبيها أمر ما لم

الله (ع): ((لا بأس بتزويج البكر إذا رضيت بغير إذن أبيها))^(٥٢).

غير أن هذه النصوص والروايات لا تخلو بأجمعها من الضعف في الدلالة أو السند أو هما معاً، نعم هي موافقة للكتاب وعمومات السنة حيث ان مقتضاها نفوذ العقد مطلقاً وعدم ثبوت سلطنة لاحد على غيره، إلا ان ذلك لا يكفي في المصير الى هذا القول لو ثبت هناك ما يدل على ساير الاقوال^(٥٣).

وذكر السيد السبزواري: لا ولاية للأب والجد على البالغ الرشيد ولا على البالغة الرشيدة ثيباً كانت أو بكرأ ولكن الأحوط شديداً في البكر اعتبار إذن أدهما وإذنهما معاً^(٥٤).

٤- التفصيل بين الدائم والمنقطع:

هناك روايتان تدلان على اعتبار إذن الاب وعدم استقلالها في خصوص المتعة وهما:

رواية البنظي عن الرضا (ع) قال: ((البكر لا تتزوج متعة إلا باذن أبيها))^(٥٥). ورواية أبي مريم عن أبي عبد الله (ع) قال: ((العدراء التي لها أب لا تتزوج متعة إلا باذن أبيها))^(٥٦). وبذلك يكون حكم المتعة حكم الزواج الدائم في اعتبار إذن الاب ورضاه.

نعم هناك روايتان تدلان على جواز المتعة من غير إذن الأب إذا اشترط عدم الدخول وهما:

وتخالفان قول المشهور من الجمهور باستقلال الأب، لذلك تترجحان على تلك الروايات مع كثرتها، وحينئذٍ فلا بد من حمل تلك على النقية أو عدم استقلال البكر في الزواج واشتراط انضمام إذن الأب الى رضاها^(٥٧).

٣- استقلال البكر الرشيدة :

والمراد: اي ان لها الولاية على نفسها، واستقلالها في أمرها مطلقاً ، واستدل له بأدلة منها:

قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾^(٥٨).

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَعْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾^(٥٩). ومنها: رواية

الفضلاء عن أبي جعفر (ع) قال: ((المرأة التي قد ملكت نفسها غير السفية ولا المولى عليها تزويجها بغير ولي جائز))^(٥٠). ومنها: رواية زرارة عن أبي جعفر (ع) قال: ((إذا كانت المرأة مالكة أمرها تبيع وتشترى وتعق وتشهد وتعطي من مالها ما شاعت فإن أمرها جائز تزوج إن شاعت بغير إذن وليها، وإن لم تكن كذلك فلا يجوز تزويجها إلا بأمر وليها))^(٥١).

وقد علق صاحب الوسائل بقوله: لا يبعد أن يراد من المالكة أمرها الثيب، ومن غيرها البكر. ومنها: رواية سعدان بن مسلم، قال: قال أبو عبد

(ع) في تزويج ابنته علي بن جعفر ، فقال :
افعل ويكون ذلك برضاها فإن لها في نفسها
حظاً))^(٦١).

ولخصوص ظهور قوله (ع) في هذه الرواية (فان
لها في نفسها نصيباً) أو قوله (فان لها في نفسها
حظاً) فانهما ظاهران في عدم استقلالها وكون
بعض الامر خاصة لها.

ومنها رواية زرارة بن اعين، قال: ((سمعت أبا
جعفر (ع) يقول: لا ينقض النكاح إلا
الاب))^(٦٢). ومنها رواية محمد بن مسلم عن أبي
جعفر (ع) قال: ((لا ينقض النكاح إلا
الاب))^(٦٣).

والحاصل: أن الصحيح في الاستدلال على
الاشتراك هو التمسك بهاتين الروايتين
المتضمنتين لحق الأب في نقض العقد، ورواية
صفوان في ان بعض الأمر خاصة للبكر
الرشيدة. واختار هذا القول الشيخ الفياض فقد
ذكر (أما إذا كانت البالغة الرشيدة بكرةً، فلا يجوز
لها أن تزوج نفسها بدون إذن وليها، كما أن
الأظهر أنه لا يجوز للولي تزويجها بدون إذن
ورضاها، فيشترط في تزويج البكر رضاها ورضا
وليها معاً، ولا فرق في ذلك بين العقد الدائم
والمنقطع)^(٦٤). نعم يسقط حق الاب في نقض
العقد إذا منعها من التزويج بالكفؤ، ولا إعتبار

رواية الحلبي، قال: ((سألته عن التمتع من البكر
إذا كانت بين أبيها بلا اذن ابويها، قال: لا بأس
ما لم يفتض ما هناك لتعف بذلك))^(٥٧).

ورواية أبي سعيد القماط، عمن رواه قال: ((قلت
لأبي عبد الله (ع): جارية بكر بين أبيها تدعوني
الى نفسها سراً من أبيها ، فأفعل ذلك؟ قال :
نعم ، واتفق موضع الفرج ، قال: قلت، فان
رضيت بذلك ، قال : وإن رضيت ، فانه عار
على الابكار))^(٥٨).

وقال السيد محمد سعيد الحكيم أنه يجوز الزواج
من البنت البكر الرشيدة بدون إذن وليها في
العقد المنقطع بشرط عدم الدخول ^(٥٩).

وأما إذن الولي في تزويج البكر الرشيدة فهل هو
معتبر أم لا؟

فقد ذكر السيد الحكيم: نعم يجب إذنه في العقد
دوماً أو منقطعاً مع الدخول، ولا يجب إذنه في
العقد عليها عقداً منقطعاً مع عدم الدخول ^(٦٠).

اعتبار اذنها معاً (الولي والبكر الرشيدة):

وهذا القول هو الراجح والمتعين في المقام لما فيه
من الجمع بين النصوص الواردة، كما في رواية
صفوان قال: ((استشار عبد الرحمن موسى بن
جعفر (ع) في تزويج ابنته لابن أخيه فقال: افعل
ويكون ذلك برضاها، فإن لها في نفسها نصيباً،
قال: واستشار خالد بن داود موسى بن جعفر

عدا الوجه والكفين عن غير الزوج والمحارم، وأما ستر الوجه والكفين فعلى الاحوط وجوباً^(٦٩).

وذكر السيد محسن الحكيم، أنه يجب على المرأة ستر الوجه والكفين عن غير الزوج حتى المحارم مع تلذذه.

وعلق السيد الصدر على ذلك بقوله: لا يجب عليها ستر الوجه والكفين^(٧٠).

وذكر السيد السيستاني: (يجب على المرأة أن تستر شعرها وما عدا الوجه والكفين من بدنهما عن غير الزوج والمحارم، وأما الوجه والكفان فالأظهر جواز ابدائهما إلا مع خوف الوقوع في الحرام أو كونه بداعي إيقاع الرجل في النظر المحرم فيحرم الإبداء حينئذ حتى بالنسبة الى المحارم، هذا في غير المرأة المسنة التي لا ترجو النكاح، وأما هي فيجوز لها ابداء شعرها وذراعها ونحوهما مما لا يسترته الخمار والجلباب عادة ولكن من دون أن تتبرج بزينة)^(٧١). وقال السيد محمد سعيد الحكيم: يجوز كشف الوجه والكفين من دون زينة مثيرة للجانب، ولا بأس بالكحل والخاتم والسوار، ولا يجوز ما عدا ذلك خصوصاً الزينة الصارخة، وأما القدمان فالاحوط وجوباً سترهما^(٧٢).

تفريع: انتشرت في الآونة الاخيرة الأغطية التي تغطي كامل الوجه دون العينين ويطلق عليه (النقاب)، فيقع التساؤل عن حكم ارتدائه؟ وما وحكم ارتدائه مع عدم رضی الزوج؟

حينئذ لإذنه، وذلك لان منعها عن التزويج بالمره فيه الفساد والله لا يحب الفساد، وكذلك دليل نفي الحرج- اذا فرضنا ان في بقائها حرجاً - فان هذا الدليل يرفع في هذه الحالة اعتبار اذن الأب والجد على نحو الاستقلال أو الاشتراك^(٦٥). أما إذا تعذرت إجازة الأب في تزويج البكر أما لغيبته أو حبسه وعدم إمكان الوصول اليه ونحوها، فيجوز لها أن تتزوج بدون إذنه وإجازته^(٦٦).

وقال الشيخ الفياض: (إذا منعها من أن تتزوج بكل كفؤ سقط اعتبار إذنه وجاز لها أن تتزوج بدون إذنه، وأما إذا منعها من التزويج بكفؤ معين مع وجود كفؤ آخر، لم يسقط اعتبار إذنه ولا يجوز لها أن تتزوج بدون إذنه)^(٦٧).

وذكر السيد السيستاني: (لا يعتبر اذن الاب والجد اذا كانت البنت بكرًا ومنعها عن الزواج بكفؤها شرعاً وعرفاً مطلقاً، أو اعتزلاً التدخل في امر زواجها مطلقاً، أو سقطاً عن اهلية الاذن لجنون أو نحوه، وكذا اذا لم تتمكن من استئذان احدهما لغيابهما مثلاً فانه يجوز لها الزواج حينئذ مع حاجتها الملحة اليه فعلاً من دون اذن أي منهما)^(٦٨).

المورد الثاني الذي يجوز الرجوع فيه الى مجتهد آخر على مبنى الشيخ الفياض، هي مسألة ستر الوجه والكفين أو وضع البرقع (البوشية)، فقد ذكر أنه (يجب على المرأة ستر جميع جسدها وشعرها

بين أن يعمل بها أو أن يقلد فيها مجتهداً آخر، مع مراعاة الأعم فالأعم^(٧٦).

مناقشة وترجيح:

بعد أن تبين من لزوم تقليد الأعم - عقلاً - فلا بد من الرجوع اليه مطلقاً حتى في الاحتياط، وعدم العدول في الاحتياط منه الى غيره .

وبما أن الأعم هو الأقدر على استنباط الحكم الشرعي، ورد الفروع الى الأصول، وحيث ان الفتوى لم تتشخص عند الأعم فاحتاط في المسألة وجوباً، فكيف تتشخص عند غيره (غير الأعم)، وكيف يعقل أن يصل غير الأعم الى الفتوى مع عدم وصولها عند من هو أقدر منه في الاستنباط وهو الأعم.

فالأرجح هو ما ذهب اليه الشيخ الفياض لسببين:

١- لعدم نهوض حجة على الاحتياط مع كونه مخالفاً لمشهور القدماء.

٢- إن وضع البرقع أو ما يسمى بـ (البوشية) وخصوصاً في هذا العصر مما يوقع بعض النساء في المشقة، مع ان سماحة الشيخ الفياض يرى أن للمرأة أن تتسلم مطلق المناصب حتى القضائية- وسيأتي الكلام عنه في المبحث الثالث من الفصل الثالث- ومن المعلوم ان وضع البوشية للنساء مع هكذا وظائف وأعمال مما يوقع المرأة في الحرج .

جواب الشيخ الفياض: يجب على المرأة ستر ما زاد على الوجه والكفين، وأما سترهما فهو مبني على الاحتياط، وأما النقاب فهو غير كافٍ ولا سيما أنه يلفت النظر الى عينيها، ووظيفة المرأة ستر كافة الوجه كان الزوج راضياً به أم لا^(٧٣).

تفريع: في هذه الآونة نرى الكثير من النساء يرتدين الحجاب ولكن بطريقة جديدة وهي رفع الشعر الى أعلى أو ما يسمى بـ (سنام الجمل) بالرغم من إن الحجاب ساتر لشعر المرأة، فما حكمه وما حكم ارتداء العباءة التي تحتوي على الزينة مثل الفصوص اللامعة التي تلفت نظر الرجل الاجنبي؟

جواب الشيخ الفياض: إذا كان الارتداء بهذه الكيفية ملفتاً للأنظار ومثيرة للشهوة فهو حرام، فلا يجوز إرتداؤه^(٧٤).

النتيجة:

تبين مما سبق ان المبنى الفقهي للشيخ الفياض في الاحتياطات الوجوبية المذكورة في المسائل الفقهية هو وجوب العمل به تبعاً لمقلده ولا يجوز الرجوع الى مجتهد آخر -الأعم فالأعم- إلا في الموارد التي ذكرناه، فإنه مخير بين العمل بها أو الرجوع فيها الى الغير من الفقهاء^(٧٥).

أما المبنى الفقهي لسائر الفقهاء في الاحتياطات الوجوبية في الاحكام الشرعية، فان المكلف مخير

ومع الاخذ بنظر الاعتبار أن كثيراً من الفقهاء منهم السيد الخوئي (قده) كان يرى أنه إذا كان الإفتاء بشيء يوقع الناس في الحرج فيعدل عن الفتوى الى الاحتياط، ليخير مقلديه بين العمل بالاحتياط أو الرجوع فيه الى مجتهد آخر الاعلم **الهوامش:**

١. ظ الحلي ، المحقق جعفر بن الحسن : شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام ، دار التفسير ، مطبعة شريعت ، ط ٢ ، قم - ايران ، ١٤٢٤ هـ .
٢. الصدوق ، الشيخ محمد بن علي بن بابويه: من لا يحضره الفقيه ، ج ١ ، ح ١٦ ، ص ٢١٠ ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٦ هـ .
٣. الحر العاملي ، الشيخ محمد بن الحسن : وسائل الشيعة ، تحقيق مؤسسة آل البيت (ع) فحيا التراث ، ط ٢ ، بيروت لبنان ، ١٤٢٤ هـ ، ج ١ ، ح ١ ، ص ٣١٥ .
٤. الكليني ، الشيخ محمد بن يعقوب : الكافي ، تحقيق علي أكبر الغفاري ، دار الكتب الاسلامية ، طهران - ايران ، ١٣٨٨ هـ ، ج ٤ ، ح ٦ ، ص ٦٣ .
٥. الحر العاملي : وسائل الشيعة ، ج ١ ، ح ١ ، ص ١٣ .
٦. مريم : ٣١ .
٧. ظ الفياض ، محمد اسحاق : موقع المرأة في النظام السياسي الاسلامي ، نشر/ دار البصرة ، المطبعة / الكلمة الطيبة ، الطبعة / السابعة . ١٤٣٢ هـ ، ص ٤٧ - ٤٨ .
٨. المظفر ، الشيخ محمد رضا: اصول الفقه ، مطبعة معراج ، دار الغدير - قم ، ط ١ ، ١٤٣٢ هـ ، ج ٢ ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .
٩. الحجرات : ٦ .
١٠. الطوسي ، محمد بن الحسن : تهذيب الاحكام ، مكتبة الصدوق ، تحقيق/ علي اكبر الغفاري ، ط ١ / ١٤١٨ هـ ، ج ٦ ، ص ٣٤٥ - ٣٤٦ ، ح ٥١ .
١١. النوري ، الميرزا حسين: مستدرك الوسائل ، تحقيق / مؤسسة آل البيت (ع) - بيروت ، ط ٣ / ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ، ج ١٧ ، ص ٣٠٣ ، ح ٢ .
١٢. ظ الفياض ، محمد اسحاق: المباحث الاصولية ، ج ٨ ، ص ١٩٥ .
١٣. ظ المصدر نفسه ، ج ٨ ، ص ١٩٨ .

١٤. الحكيم ، السيد محسن : مختصر منهاج الصالحين ، مطبعة الآداب / النجف الاشرف ، ط ١٨ / ١٣٩٤ هـ ، ص ٣ + الخوئي ، أبو القاسم : منهاج الصالحين ، ج ١ ، ص ٦ + السيستاني ، علي الحسيني : منهاج الصالحين ، دار المؤرخ العربي / بيروت - لبنان ، ط ٨ / ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م ، ج ١ ، ص ١٠ + الخميني ، روح الله : تحرير الوسيلة ، دار التعارف ، ج ١ / ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، ص ٩ + الصدر ، محمد باقر : الفتاوى الواضحة ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت - لبنان ، ط ٨ ، ١٤١٢ هـ ، ج ١ ، ص ١٠٥ .
١٥. اليزدي ، محمد كاظم : العروة الوثقى ، مؤسسة النشر الاسلامي / قم ، ط ٢ / ١٤٢١ هـ ، ج ١ ، ص ١٧ - ١٨ .
١٦. ظ بحر العلوم ، عز الدين: التقليد في الشريعة الاسلامية ، دار الزهراء ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٣٩٨ هـ ، ص ١٣٥ + ظ الحكيم ، محمد تقى: الاصول العامة للفقهاء المقارن ، المجمع العالمي لأهل البيت (ع) ، ط ٣ ، ١٤٣٢ هـ ، ص ٦٢٧ .
١٧. التوبة : ١٢٢ .
١٨. الانبياء : ٧ ، النحل : ٤٣ .
١٩. الحر العاملي : وسائل الشيعة ، ج ٢٧ ، ص ١٣١ ، ج ٢٠ .
٢٠. المصدر نفسه ، ج ٢٧ ، ص ١٤٠ ، ج ٩ .
٢١. الطوسي ، محمد بن الحسن : تهذيب الاحكام ، ج ٦ ، ص ٣٤٦ + الحر العاملي : وسائل الشيعة ، ج ٢٧ ، ص ١٣٧ .
٢٢. الخخالى ، محمد مهدي: دروس في فقه الشيعة (تقارير بحث السيد الخوئي) ، دار المؤرخ العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤٣٥ هـ ، ج ١ ، ص ٤٣-٤٤ .
٢٣. العاملي : الشيخ جمال الدين الحسن بن زين الدين : معالم الدين وملاذ المجتهدين ، مطبعة بهمن - قم المقدسة ، ط ٥ ، ١٤١٣ هـ ، ص ٣٩٠ .
٢٤. الانصاري ، مرتضى : التقليد ، لجنة تحقيق تراث الشيخ الاعظم ، مطبعة باقري - قم ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ ، ص ٣٣ .
٢٥. الحكيم ، محسن: مستمسك العروة الوثقى ، مطبعة الآداب / النجف الاشرف - ١٣٩١ هـ ، ط ٤ ، ج ١ ، ص ٢٣ .
٢٦. الانصاري ، مرتضى: التقليد ، ص ٣٥ .
٢٧. ظ الفياض ، محمد اسحاق: تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى ، ج ١ ، ص ١١-١٢ .
٢٨. ظ الفياض ، محمد اسحاق: منهاج الصالحين ، ج ١ ، ص ٨ + ظ الفياض ، محمد اسحاق: المسائل المنتخبة ، ص ٦ .
٢٩. ظ القمي ، ابو القاسم: القوانين المحكمة في الاصول المتقنة ، مؤسسة السيدة المعصومة (ع) ، المطبعة / ثامن الحجج ، ط ١ - ٢٠٠٩ م ، ج ٣ ، ص ٥٦٤ .
٣٠. الفياض ، محمد اسحاق: تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى ، ج ١ ، ص ١٠-١١ .
٣١. الصدر ، محمد باقر: الفتاوى الواضحة ، ج ١ ، ص ١٠٤ .

٣٢. ظ اليزدي، محمد كاظم: العروة الوثقى، ج ١، ص ٥٤ + ظ الخوئي، ابو القاسم: منهاج الصالحين، ج ١، ص ١٢ + ظ السيستاني، علي الحسيني: الفتاوى الميسرة، ص ٦.
٣٣. ظ الفياض، محمد إسحاق: منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٣ + ظ الفياض، محمد إسحاق: المسائل المنتخبة، ص ٨.
٣٤. إستفتاء شرعي مقدم لمكتب الشيخ الفياض والمرفق طياً.
٣٥. ظ الفياض، محمد إسحاق: الاستفتاءات الشرعية/ القسم الاول، نشر/ دار البزرة، المطبعة/ الكلمة الطيبة، ط ١/ ١٤٣١هـ، ص ٣٥٥.
٣٦. ظ الفياض، محمد إسحاق: منهاج الصالحين، ج ٣، ص ١٤.
٣٧. الحلبي، المحقق جعفر بن الحسن: شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام، الناشر: دار التفسير / ايران - قم، المطبعة: شريعت، ط ٢/ ١٤٢٤هـ، المجلد ١/ القسم ٢، ص ٢٢٠.
٣٨. النور: ٣٢.
٣٩. البقرة: ٢٣٧.
٤٠. الحر العاملي، محمد بن الحسن: وسائل الشيعة (ت/ ١١٠٤هـ)، ج ٢٠، ص ٢٦٩-٢٧٠، ح ٦.
٤١. المصدر نفسه، ج ٢٠، ص ٢٧١، ح ١١.
٤٢. الحر العاملي، محمد بن الحسن: وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ٢٨٥-٢٨٦، ح ٧.
٤٣. المصدر نفسه.
٤٤. ظ الخوئي، محمد تقى: مباني العروة الوثقى، (تقاريرات بحث السيد ابو القاسم الخوئي)، منشورات مدرسة دار العلم، مطبعة الاداب في النجف الاشرف / ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م، ج ٢، ص ٢٥٦.
٤٥. الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ٢٧١، ح ١٠.
٤٦. الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ٢٨٤، ح ٢.
٤٧. ظ الخوئي، محمد تقى: مباني العروة الوثقى، تقاريرات السيد الخوئي، ج ٢، ص ٢٥٦-٢٥٧.
٤٨. البقرة: ٢٣٤.
٤٩. البقرة: ٢٣٢.
٥٠. الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ٢٦٧، ح ١.
٥١. م ن، ج ٢٠، ص ٢٨٥، ح ٦.
٥٢. الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ٢٨٥، ح ٤.
٥٣. ظ الخوئي، محمد تقى: مباني العروة الوثقى، (تقاريرات السيد الخوئي)، ج ٢، ص ٢٦٢.
٥٤. ظ السبزواري، عبد الأعلى: منهاج الصالحين، مطبعة الديواني - بغداد / ٣، ج ٢، ص ٣٠٠.
٥٥. الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج ٢١، ص ٣٣، ح ٥.

٥٦. المصدر نفسه ، ج ٢١ ، ص ٣٥ ، ح ١٢ .
٥٧. المصدر نفسه ، ج ٢١ ، ص ٣٤ ، ح ٩ .
٥٨. المصدر نفسه ، ج ٢١ ، ص ٣٣-٣٤ ، ح ٧ .
٥٩. ظ الحكيم ، محمد سعيد: الفتاوى / القسم الاول ، نشر/دار الهلال ، المطبعة/ستارة ، ط٣ / ١٤٣٣هـ . ٢٠١٢م ، ص ٢٧٧ .
٦٠. المصدر نفسه .
٦١. الحر العاملي : وسائل الشيعة ، ج ٢٠ ، ص ٢٨٤ ، ح ٢ .
٦٢. المصدر نفسه ، ج ٢٠ ، ص ٢٧٢-٢٧٣ ، ح ١ .
٦٣. م ن ، ج ٢٠ ، ص ٢٧٣ ، ح ٥ .
٦٤. الفيض ، محمد اسحاق: المسائل المنتخبة ، ص ٢٨٨ .
٦٥. ظ الخوئي، محمد تقي : مباني العروة الوثقى ، تقارير السيد الخوئي ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ .
٦٦. ظ الفيض ، محمد اسحاق: المختصر في أحكام المعاملات، ص ١٣ .
٦٧. الفيض، محمد اسحاق: المسائل المنتخبة ، ص ٢٨٩ .
٦٨. السيستاني ، علي الحسيني: المسائل المنتخبة ، المطبعة/سرور ، ط ٢ / ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م ، ص ٣٦٣ .
٦٩. الفيض ، محمد اسحاق: المسائل المنتخبة ، ص ٢٨٥ .
٧٠. ظ الحكيم ، محسن: منهاج الصالحين ، تعليق : محمد باقر الصدر ، دار التعارف للمطبوعات / بيروت- لبنان ، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ .
٧١. السيستاني ، علي الحسيني: منهاج الصالحين ، دار المؤرخ العربي/ بيروت- لبنان ، ط ٨ / ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م ، ج ٣ ، ص ١٣ .
٧٢. ظ الحكيم ، محمد سعيد: الفتاوى/اسئلة واجوبة ، القسم الاول ، دار الهلال ، مطبعة/ستارة ، ط٣ / ١٤٣٣هـ ، ص ٢٥٣ - ٢٥٥ .
٧٣. ظ الفيض، محمد اسحاق: الاستفتاءات الشرعية / القسم الاول ، ص ٤٥٤ + ظ مجلة المرشد / عدد خاص : حسين محمد علي الفاضلي ، العددان: ٢٧ . ٢٨ / ١٤٣٣هـ ، ص ٣٦٣ .
٧٤. ظ المصدر نفسه ، ص ٤٥٢ ، ٤٥٨ .
٧٥. ظ الفيض، محمد اسحاق: منهاج الصالحين ، ج ١ ، ص ٢٣ .
٧٦. ظ الخوئي، ابو القاسم: منهاج الصالحين ، ج ١ ، ص ١٢ .

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

الأنصاري، الشيخ مرتضى (ت ١٢٨١ هـ) :

١. التقليد، لجنة تحقيق تراث الشيخ الاعظم ، مطبعة باقري- قم ، ط١ ، ١٤١٥ هـ .

بحر العلوم، السيد عز الدين (ت ١٤١١ هـ) :

٢. التقليد في الشريعة الاسلامية، دار الزهراء، بيروت - لبنان، ط ١، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

الحر العاملي، الشيخ محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ) :

٣. وسائل الشريعة، تحقيق مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

الحكيم، السيد محسن (ت ١٣٩٠ هـ) :

٤. منهاج الصالحين، دار العارف للمطبوعات ، بيروت - لبنان، ١٤٠٠ هـ .

٥. مختصر منهاج الصالحين، مطبعة الآداب - النجف الأشرف، ط١٨، ١٣٩٤ هـ.

٦. مستمسك العروة الوثقى، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط٤، ١٣٩١ هـ .

الحكيم، السيد محمد سعيد (معاصر) :

٧. الفتاوى (اسئلة وأجوبة)، القسم الأول، دار الهلال، مطبعة سنارة، ط٣، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

الحكيم، السيد محمد تقي (ت ١٤٢٤ هـ) :

٨. الأصول العامة للفقهاء المقارن، المجمع العالمي لأهل البيت (ع)، ط٣، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

الحكيم ، السيد عبد الهادي (معاصر) :

٩. الفتاوى الميسرة (فتاوى السيد السيستاني)، دار البصرة، النجف الأشرف .

الجلي ، المحقق جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦ هـ) :

١٠. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، مطبعة شريعت، ط٢، قم . ايران، ١٤٢٤ هـ.

الخلخالي ، السيد محمد مهدي (ت ١٤١١ هـ) :

١١. دروس في فقه الشيعة (تقريرات بحث السيد الخوئي) ، دار المؤرخ العربي، بيروت - لبنان، ١٤٣٥ هـ .

الخميني، السيد روح الله (ت ١٤٠٩ هـ) :

١٢. تحرير الوسيلة، دار التعارف، ١٤٢٤ هـ.

الخوئي ، السيد أبو القاسم (ت ١٤١٣ هـ) :

١٣. منهاج الصالحين، مؤسسة الامام الخوئي . النجف الأشرف، ط٣٢، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

الخوئي، السيد محمد تقي (ت ١٤١٥ هـ) :

١٤. مباني العروة الوثقى (تقريرات بحث السيد الخوئي) ، منشورات مدرسة دار العلم ، مطبعة الآداب - النجف الأشرف ، ١٤٠٤ هـ

- السيزواري ، السيد عبد الأعلى (ت ١٤١٤ هـ) :
١٥. منهاج الصالحين ، مطبعة الديواني - بغداد ، ط٣.
- السيستاني ، السيد علي الحسيني (معاصر) :
١٦. منهاج الصالحين، دار المؤرخ العربي ، بيروت - لبنان ، ط٨، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٧. المسائل المنتخبة، مطبعة سرور ، ط٢، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- الصدر، السيد محمد باقر (ت ١٤٠٠ هـ) :
١٨. الفتاوى الواضحة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت .لبنان، ط٨، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- الصدوق ، الشيخ محمد بن علي بن بابويه (ت ٣٨١ هـ) :
١٩. من لا يحضره الفقيه، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان ، ١٤٠٦ هـ .
- الطوسي ، الشيخ محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) :
٢٠. تهذيب الأحكام ، تحقيق علي أكبر الغفاري، ط١، ١٤١٨ هـ .
- العالمي ، الشيخ جمال الدين الحسن بن زين الدين (ت ١٠١١ هـ) :
٢١. معالم الدين وملاذ المجتهدين ، مطبعة بهمن - قم ، ط٥ ، ١٤١٣ هـ .
- الفياض ، الشيخ محمد اسحاق (معاصر) :
٢٢. تعاليف مبسوسة على العروة الوثقى ، منشورات العزيزي ، ط ١ ، مطبعة الاصيل - قم المقدسة .
٢٣. موقع المرأة في النظام السياسي الاسلامي، نشر/ دار البزرة ، المطبعة / الكلمة الطيبة ، النجف الاشرف ، ط٧ ، ١٤٣٢ هـ .
٢٤. منهاج الصالحين ، الناشر، دار البزرة ، المطبعة: الكلمة الطيبة ، ط ٥ ، ١٤٣١ هـ .
٢٥. المباحث الاصولية ، ط ١، مطبعة ظهور، قم . ايران ، ١٤٢٨ هـ .
٢٦. المسائل المنتخبة ، دار البزرة ، المطبعة: الكلمة الطيبة،النجف الاشرف .
٢٧. الاستفتاءات الشرعية (القسم الاول)،دار البزرة ،مطبعة الكلمة الطيبة،ط١، ١٤٣١ هـ .
٢٨. الاستفتاءات الشرعية (القسم الثاني)،دار البزرة ،مطبعة الكلمة الطيبة،ط١، ١٤٣١ هـ .
- القمي ، الشيخ ابو القاسم (ت ١٢٣١ هـ) :
٢٩. القوانين المحكمة في الأصول المتقنة، مؤسسة السيدة معصومة (ع) ، مطبعة ثامن الحجج، ط١، ٢٠٠٩ م .
- الكليني ، الشيخ محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩ هـ) :
٣٠. الكافي، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران . ايران، ١٣٨٨ هـ.
- المظفر، الشيخ محمد رضا (ت ١٣٨٣ هـ) :

٣١. أصول الفقه ، مطبعة معراج، دار الغدير- قم ، ط١، ١٤٣٢ هـ .
النوري، الميرزا حسين الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ) :
٣٢. مستدرك الوسائل، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث ، بيروت . لبنان، ١٤٠٨ هـ .
اليزدي، السيد محمد كاظم (ت ١٣٣٧ هـ) :
٣٣. العروة الوثقى ، مؤسسة النشر الاسلامي، قم - ايران، ط٢، ١٤٢١ هـ .